الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/504/Add.2
23 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢٠ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

اضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٣٨ ..... ٢

كوبا ٢

Digitized by UNOG Library

الردود الواردة من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٢٨

كوبا

[الأصل : بالأسبانية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٤]

١ - ترى حكومة كوبا أن الموضوع قيد الدراسة يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية التي تلح على ضرورة قيام نظام اقتصادى دولي جديد يكون اكثر عدالة ويستجيب استجابة شاملة لحالة العلاقات الاقتصادية الراهنة . ولهذه الغاية ينبغي انشاء الاطار القانوني لهذه العلاقات الاقتصادية .

٢ - وكما هو معلوم ، فان تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية يزداد سوءا ؛ ومن ناحية أخرى ، فان المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد قد أصابها الشلل . ولذلك فانه من الضرورى البدء في انشاء الآليات اللازمة لتسييرها ، وهي الآليات التي ينبغي ، علاوة على ذلك ، أن تتسم بالدينامية الفائقة .

٣ - وان الافتراضات القانونية التي يرتكز عليها ، في الواقع ، النظام السائد في الوقت الحاضر لا تأخذ في الاعتبار حقائق العالم المتغير ؛ ولا يمكن الادعاء ، علاوة على ذلك ، أن القانون الذى يحكم العلاقات بين الدول هو نتاج اتفاق بين مجموعة صغيرة من البلدان الرأسمالية ، ولا يجوز أن يستمر في الوجود نظام قانوني قائم على الاستغلال ، وعدم المساواة ، والعدوان الاقتصادى .

٤ - وترى الحكومة الكوبية أنه يتأتى من الآثار المترتبة على اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ضرورة القيام بعمل شاق من أجل وضع مدونة للقانون الدولي ؛ وينبغي ، في الوقت نفسه ، تحديد المفعول القانوني للصكوك التي سبق اعتمادها ، بما في ذلك القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة وبصفة خاصة في دورتيها الاستثنائيتين الرابعة والسادسة ، وتلك التي وافقت عليها مؤتمرات القمة المختلفة ، التي عقدتها حركة بلدان عدم الانحياز .

٥ - وينبغي للقانون الذى يوضع في هذا الصدد أن يشير ، قبل كل شيء الى أنشطة الدول الاقتصادية ، والى التعاون الذى يجب أن يقوم بين مختلف الدول في ظل ظروف عادلة ومتساوية . ولا يجوز أن ننتاسى أن النظام الاقتصادى الدولي الجديد مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعضلة التي تشغل بال المجتمع المعاصر أكثر من غيرها ، وهي معضلة السلم والأمن الدوليين ، وأن أزمة العلاقات الدولية هي مصدر عدم الاستقرار والتهديد الموجهين الى هذا الأمن وذلك السلم .

Digitized by UNOG Library

٦ - كذلك ينبغي أن تأخذ هذه القواعد الجديدة في الاعتبار استحقاق البلدان النامية للمساعدة من أجل التنمية وفي الاستفادة من العلم والتكنولوجيا . وينبغي علاوة على ذلك ، اقرار تساوى مشاركة البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ولهذه الغاية ، ينبغي صياغة مشاريع اتفاقيات بشأن الموضوعات التي لم تقنن حتى الآن ؛ أو بشأن تلك التي لم تنل عناية كافية بعد .

٧ - ومن الضرورى قيام قانون دولي جديد من شأنه ان يعزز التجارة على أساس من المساواة ؛ وأن يضع بحزم المعايير اللازمة لتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية على أساس عادل . ولا يجوز لهذا القانون الجديد ، مع ذلك ، أن يخل بالسريان الكامل لمبادئ القانون الدولي التي سبق أن سلّم بها المجتمع الدولي ، مثل مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية .

٨ - ولا يمكن القول اننا نسير في الطريق المؤدى الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد الا عندما نخطو الخطوات الرامية الى انشاء قانون يأخذ في اعتباره حقا الجوانب التي سلف عرضها ، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للعالم النامي .

Digitized by UNOG Library